

Distr.: General
14 January 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البنود ٥٩ و ١٢٣ و ١٣٤ من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

وحدة التفتيش المشتركة

التبرعات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأثرها على استراتيجيات
تنفيذ البرامج وتعبئة الموارد

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه، لنظر الجمعية العامة، تعليقاته وتعليقات مجلس
الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش
المشتركة المعنون: "التبرعات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأثرها على استراتيجيات
تنفيذ البرامج وتعبئة الموارد" (A/62/546).

موجز

يتناول تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون: "التبرعات في مؤسسات منظومة
الأمم المتحدة وأثرها على استراتيجيات تنفيذ البرامج وتعبئة الموارد" (A/62/546)،
الاتجاهات الراهنة في مجال التبرع ويحدد آثار هذه الاتجاهات على تنفيذ البرامج.

ويبين هذا التقرير وجهات نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التوصيات
التي وردت في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وقد وحدت وجهات نظر المنظومة على
أساس المعلومات التي قدمتها المؤسسات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة
الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وبصفة عامة، يوافق أعضاء المجلس على التوصيات الواردة في
تقرير وحدة التفتيش المشتركة، ويشيرون إلى الطبيعة الشاملة للتحليل المتضمن فيه.



أولاً - مقدمة

١ - يتناول تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التبرعات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأثرها على استراتيجيات تنفيذ البرامج وتعبئة الموارد" المسائل المرتبطة بالتمويل من خارج الميزانية أو التمويل غير الأساسي، بما في ذلك الاتجاهات الراهنة وأفضل الممارسات وأثر تلك الاتجاهات على تنفيذ البرامج. واستناداً إلى استقصاءات ومقابلات أجرتها الوحدة، يشير التقرير إلى تزايد التبرعات في السنوات الأخيرة، ويتناول الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة لهذا النمو على تنفيذ البرامج. وتعالج خمس توصيات من أصل توصيات التقرير السبع (التي طلب من الأجهزة التشريعية والرؤساء التنفيذيين اتخاذ إجراءات بشأنها) تلك المشاغل، التي تتضمن ضعف القدرة على التنبؤ بتلك الموارد وقلة المرونة المرتبطة بها وما قد ينتج عن ذلك من تشويه لأولويات البرامج. ويحلل التقرير المسائل المرتبطة بالتمويل من التبرعات والاستراتيجيات التي طبقتها المؤسسات في إدارة عملية تعبئة الموارد.

ثانياً - تعليقات عامة

٢ - أشارت المؤسسات إلى أن تقرير الوحدة يقدم لمحة عامة شاملة غنية بالمعلومات للمسائل والتحديات الرئيسية التي يتعين على مؤسسات الأمم المتحدة مواجهتها فيما يتعلق بالتبرعات، وهي تؤيد عموماً التوصيات التي وردت في تقرير الوحدة. وتلاحظ بعض المؤسسات أن الموجز التنفيذي حاول أن يكون عاماً بالنسبة لجميع وكالات الأمم المتحدة وبالتالي لم يسلط الضوء على أفضل الممارسات الموجودة أصلاً في بعض تلك الوكالات. كما أنها لاحظت، إضافة لذلك، أن الموجز لا يبين أن واقع الأمر هو أنفرادى البرامج والإدارات داخل المؤسسات يمكن أن يظهر بينها تفاوت كبير في قدراتها وأوجه نجاحها في جمع الأموال. ويمكن لهذا الأمر أن يؤثر على قدرة المؤسسة على تنفيذ برامجها بسبب التفاوت في حجم التبرعات فيما بين برامج المؤسسة الواحدة. وعلاوة على ذلك، أعرب عديد كبير من المؤسسات عن رضاها بشأن تجسيد العديد من التوصيات للعمليات والجهود القائمة في هذا المجال.

ثالثاً - تعليقات محددة على التوصيات

توصية وحدة التفتيش المشتركة رقم ١

ينبغي للأجهزة التشريعية لكل صندوق وبرنامج تابع للأمم المتحدة أن تنشئ فريقاً عاماً حكومياً دولياً لتقديم اقتراحات بشأن جدول التبرعات الإرشادي للموارد

الأساسية، استناداً إلى النموذج الذي اعتمدته برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لكي تنظر فيه الأجهزة التشريعية وتوافق عليه.

٣ - لم يؤيد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين عموماً هذه التوصية. وبينما أشار البعض إلى أن جدول التبرعات الإرشادي المقترح يمكن أن يعزز القدرة على التنبؤ بالتمويل واستدامته، أعرب آخرون عن تحفظاتهم الكبيرة بشأن تطبيق نهج واحد "مناسب للجميع". وأشارت مؤسسات عديدة إلى أن هذا النهج قد جرى مناقشته داخلياً ورفض، أو أعطت أمثلة عن حالات طبق فيها هذا النهج ولم يأت بالنتيجة المرجوة. وأعربوا عن قلقهم من أن يؤدي هذا النهج إلى خفض التبرعات إلى حدود القاسم المشترك الأدنى، وأن خطورة الجدول الإرشادي تكمن في إعطاء المانحين الذين يقدمون تبرعات تتجاوز الحد الأقصى للجدول الإرشادي حجة لتخفيض تبرعاتهم.

توصية وحدة التفتيش المشتركة رقم ٢

ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يضعوا، أو يواصلوا وضع، أساليب تمويل مرنة، مثل التمويل المواضيعي والتمويل المجمع، لكي تنظر فيها الأجهزة التشريعية وتقرها.

٤ - يؤيد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين هذه التوصية، ولكنهم شددوا على ضرورة أن تتوافق هذه الحلول والهياكل المرافقة لها مع المبادئ العامة التي تحكم المؤسسة، وعلى ضرورة تحديد المسؤوليات المتعلقة بإدارة الموارد التي تُجمع بهذه الأساليب تحديداً واضحاً. ومع ذلك، أشاروا إلى أن البحث عن وسائل تمويل أكثر مرونة، مثل التمويل المواضيعي والتمويل المجمع، هو بالتأكيد خيار يستحق الاهتمام، وأشارت عدة منظمات إلى تطبيقات ناجحة لتلك الاستراتيجيات.

توصية وحدة التفتيش المشتركة رقم ٣

ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يستعرضوا سياسات وإجراءات مؤسساتهم الحالية التي توجه التفاعلات مع البلدان المانحة ويراجعوها، عند الاقتضاء، للتأكد من أن تلك التفاعلات تجري على نحو منهجي ومنفتح.

٥ - أعربت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن دعمها لهذه التوصية، وأشارت إلى أن الالتزام المنهجي والشفافية في العلاقات مع البلدان المانحة عنصر حاسم في تطبيق المساءلة وبناء الثقة. وأشار العديد من المؤسسات إلى أنها قامت فعلاً باستعراض للسياسات والإجراءات لتضمن إجراء التفاعلات مع البلدان المانحة على نحو منهجي ومنفتح، وأنها تقوم بتحديث تلك الإجراءات حسب الاقتضاء.

توصية وحدة التفتيش المشتركة رقم ٤

ينبغي للأجهزة التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى رؤسائها التنفيذيين الإسراع بالعمل على تنسيق سياساتها المتعلقة باستعادة تكاليف الدعم التي يجري تنفيذها حالياً برعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٦ - أشارت المؤسسات إلى أهمية تنسيق السياسات المتعلقة باستعادة تكاليف الدعم التي يجري تنفيذها حالياً برعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وأقرت بضرورة اتساق السياسات المتعلقة باستعادة تكاليف الدعم فيما بين جميع مؤسسات المنظومة، وعلى المستوى الفردي، أقرت المؤسسات بضرورة البرهنة على فعالية التكلفة والكفاءة التشغيلية من خلال تقييد التكاليف المباشرة وغير المباشرة باستخدام هيكل ميزانية شفاف. وأشارت بعض المؤسسات إلى أنها في طور إعادة تنسيق هيكل ميزانياتها الأساسية من خلال استخدام تعاريف وتطبيق مبادئ متعارف عليها تظهر التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة الثابتة (الإدارية) والتكاليف غير المباشرة المتغيرة. ولذا، فإن المؤسسات تدعم هذه التوصية.

توصية وحدة التفتيش المشتركة رقم ٥

ينبغي للأجهزة التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى رؤسائها التنفيذيين أن يتأكدوا من أن الاتفاقات المتفاوض بشأنها مع كل من البلدان المانحة بخصوص برامج الخبراء المعاونين/الموظفين الفنيين المبتدئين تشمل عنصر تمويل للمرشحين من البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً والبلدان غير الممثلة.

٧ - أعرب أعضاء المجلس التنفيذي عموماً عن تأييدهم وتقديرهم لروح هذه التوصية، مع أن بعضهم اقترح استهداف البلدان النامية في أي جهد يبذل لتوفير تمويل لمرشحي البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً والبلدان غير الممثلة في برامج الموظفين الفنيين المبتدئين. وعلاوة على ذلك، أشارت المؤسسات إلى أنها تدعم برامج الموظفين الفنيين المبتدئين، وأنها تنتهز أي فرصة سانحة لتشجيع المانحين على النظر في تمويل مواطني البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً والبلدان غير الممثلة. وإضافة لذلك، أشارت إلى أن هذه المسألة قد جرى تناولها جماعياً من جانب وكالات الأمم المتحدة في اجتماعها الأخير الذي يعقد مرة كل سنتين مع المانحين. ولاحظت أنه على الرغم من إعراب معظم المانحين عن تعاطفهم، فإنهم يواجهون ضغوطات سياسية ومالية داخلية تمنعهم من الاستثمار في هذا البرنامج الهام. وأخيراً، بينت المؤسسات أن التوصية قد لا تحتاج لمناقشة على مستوى الجهاز التشريعي.

توصية وحدة التفتيش المشتركة رقم ٦

ينبغي للأجهزة التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تضع بعد استراتيجية مؤسسية لتعبئة الموارد أن تطلب إلى رؤسائها التنفيذيين وضعها لكي تنظر فيها الأجهزة التشريعية وتوافق عليها.

٨ - أيد معظم المؤسسات هذه التوصية، على الرغم من أن بعضها تساءل عن قيمتها، فوثائق الالتزام بالتمويل الحالية تكفي وخصوصاً أنها مدرجة أصلاً في الخطة الاستراتيجية للمؤسسات. ومع ذلك، بينت بعض المؤسسات أن الدعوة لوضع "استراتيجية مؤسسية لتعبئة الموارد" بصيغتها الحالية، لا توفر بالضرورة، في حد ذاتها، حلاً لأي نقص حاد في موارد الميزانية الأساسية. ففي حين أن التبرعات بطبيعتها لا يمكن التنبؤ بها، فإن تمويل الهياكل الأساسية يعتمد بصورة مباشرة على الكفاءة الإدارية والشفافية في الميزانية وعلى فعالية إدارة المؤسسة بصورة عامة.

توصية وحدة التفتيش المشتركة رقم ٧

ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يتأكدوا من أن استراتيجيات تعبئة الموارد التي رسموها لمنظوماتهم تشمل إنشاء كيان مركزي للتنسيق وأن الصكوك الإدارية المناسبة تحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات وأي تفويض للسلطات فيما يتعلق بتعبئة الموارد.

٩ - أبدت مؤسسات المنظومة اتفاقها مع هذه التوصية ولاحظت أن وجود هيئة مركزية، على مستوى مناسب، تنسق عملية جمع الأموال هو أمر حاسم في التواصل مع المانحين. وأشارت إلى أن هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان ضبط الجودة والحفاظ على المصداقية، وأن ذلك لا يمنع إنشاء نظام غير مركزي لجمع الأموال، عن طريق المكاتب الميدانية على سبيل المثال (عمليات محلية لجمع الأموال)، ومع ذلك يجب وضع نظام مناسب للضوابط والموازن. وأشار كثير من المؤسسات إلى أنها قد وضعت فعلاً العديد من مثل هذه العمليات والهياكل.